

Distr.: General
25 March 2019
Arabic
Original: English

المجلس



الدورة الخامسة والعشرون
دورة المجلس، الجزء الأول
كينغستون، ٢٥ شباط/فبراير - ١ آذار/مارس ٢٠١٩
البند ١٢ من جدول الأعمال
تقرير رئيسة اللجنة القانونية والتقنية عن أعمال اللجنة
في دورتها الخامسة والعشرين

تقرير رئيسة اللجنة القانونية والتقنية عن أعمال اللجنة في الجزء الأول من دورتها الخامسة والعشرين

أولاً - مقدمة

- ١ - عُقد الجزء الأول من دورة اللجنة القانونية والتقنية للسلطة الدولية لقاع البحار لعام ٢٠١٩ في الفترة من ٤ إلى ١٥ آذار/مارس ٢٠١٩. وسيُعقد الجزء الثاني في الفترة من ١ إلى ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٩ (دورة تموز/يوليه).
- ٢ - وحضر الجلسات تسعة وعشرون عضواً من أعضاء اللجنة. وتعدّر على ألونسو مارتينيز رويز الحضور. وشارك مايكل غيكوهي في الاجتماعات بعد أن انتخبه المجلس لملء شاغر في اللجنة خلال الجزء الأول من دورتها الخامسة والعشرين.
- ٣ - وفي ٤ آذار/مارس، اعتمدت اللجنة جدول أعمالها (ISBA/25/LTC/1)، وانتخبت ميشيل ووكر رئيسة لها وهارالد بريگه نائبا للرئيسة.

ثانياً - أنشطة المتعاقدين

ألف - حالة عقود الاستكشاف

- ٤ - أحاطت اللجنة علماً بحالة عقود الاستكشاف، الواردة في الوثيقة ISBA/25/LTC/2.



الرجاء إعادة استعمال الورق



باء - معلومات عن الاستعراضات الدورية لتنفيذ خطط العمل المتعلقة بالاستكشاف

٥ - أحاطت اللجنة علماً بالمعلومات المتعلقة بالاستعراضات الدورية، الواردة في الوثيقة ISBA/25/LTC/2. وأتيح للجنة على موقعها الشبكي الآمن تقريرُ استعراض السنوات الخمس وبرنامج العمل لفترة السنوات الخمس المقبلة المقدمان من شركة اليابان الوطنية للنفط والغاز والمعادن (Japan Oil, Gas and Metals National Corporation) واستعراض السنوات الخمس المقدم من شركة المملكة المتحدة المحدودة لموارد قاع البحار (Seabed Resources Ltd.). وسيقدم أعضاء اللجنة تعليقاتهم خلال فترة ما بين الدورتين بشأن تقرير الاستعراض المقدمين من كلا المتعاقدين، وستقدم الأمانة موجزًا بالتعليقات الواردة إلى اللجنة في دورتها المعقودة في تموز/يوليه. وسلّمت اللجنة بالدور الرئيسي الذي يؤديه الأمين العام في عملية الاستعراض الدوري، وأشارت إلى أهمية الاستعراض الدوري في تقييم الاتجاه المستقبلي لخطة عمل المتعاقد لتحقيق أهدافه ورحبت بالفرصة المتاحة لإسداء المشورة إلى الأمين العام في الوقت المناسب بشأن ما تحيله إليها الأمانة من مسائل محددة ناشئة عن الاستعراضات الدورية. ومع مراعاة الاستعراضات الدورية العديدة التي يحلّ موعد تقديمها في السنوات المقبلة، قررت اللجنة إدراج الاستعراضات الدورية كبنود دائم في جدول أعمالها. وأشارت اللجنة إلى أنها تجتمع مرتين فقط في السنة، في حين أن تقارير الاستعراض الدورية قد تُقدّم في أوقات مختلفة خلال العام وفقاً للالتزامات مختلف المتعاقدين. كما أن التقارير يمكن أن تكون طويلة ومفصلة، وبالتالي يتطلب استعراضها وقتاً طويلاً. وبناء على ذلك، رأت اللجنة أنه ينبغي لها أن تواصل التفكير في الكيفية التي يمكن بها أن يُستفاد من خبرتها في تقييم تقارير الاستعراض الدورية.

جيم - تنفيذ برامج التدريب في إطار عقود الاستكشاف وتوزيع فرص التدريب

٦ - في ٤ آذار/مارس ٢٠١٩، تلقت اللجنة إحاطة بشأن اختيار المرشحين لبرامج التدريب منذ تموز/يوليه ٢٠١٨. وفي دورتها الثالثة والعشرين، في عام ٢٠١٧، كانت اللجنة قد اتفقت على أن الفريق الفرعي المعني بالتدريب سيتعاون مع الأمانة في فترة ما بين الدورتين لتحديد المرشحين المناسبين للاستفادة من فرص التدريب (ISBA/23/C/13، الفقرة ٧). وفي الفترة بين آب/أغسطس ٢٠١٨ وآذار/مارس ٢٠١٩، تم اختيار ٢٢ مرشحاً من الدرجة الأولى و ١٩ مرشحاً بديلاً بناء على توصيات الفريق الفرعي.

٧ - وفي الدورة الحالية، دعت اللجنة إلى اختيار ١٠ مرشحين إضافيين للاستفادة من خمسة برامج تدريبية يقدمها خمسة متعاقدين عملاً بعقود الاستكشاف التي أبرمها مع السلطة. واستناداً إلى توصيات الفريق الفرعي، اختارت اللجنة ٨ مرشحين من الدرجة الأولى و ١٤ مرشحاً بديلاً، مع التوصية بإعادة الإعلان عن اثنين من برامج التدريب نظراً إلى قلة عدد الطلبات الواردة (انظر ISBA/25/LTC/5).

٨ - وأثناء المناقشة العامة لتنفيذ برامج التدريب، لاحظت اللجنة مع الارتياح تزايد عدد وتنوع فرص التدريب. غير أن اللجنة أعربت عن أسفها لأنه تعين إعادة الإعلان عن عدد من الفرص التدريبية بسبب عدم تسمية مرشحين ذوي مؤهلات مناسبة. ولذلك، التمسّت اللجنة دعم المجلس في تقديم أو اقتراح جهات تنسيق في الدول الأعضاء تكون مسؤولة عن نشر معلومات عن التدريب. وبالإضافة إلى ذلك، لوحظ أن المتدربين لا يزالون يواجهون تحديات في الحصول على تأشيرات المرور العابر، مما يمنعهم من الاستفادة من فرص التدريب.

٩ - وفيما يتعلق بطلب مُدَم خلال الدورة الرابعة والعشرين^(١) لرصد التقدم الذي أحرزه المتدربون، نوهت اللجنة مع التقدير بتقارير المتدربين الذين يتلقون تدريباً طويلاً الأجل، من قبيل الذين يدرسون للحصول على شهادات الدكتوراه والماجستير. وأعربت اللجنة عن ترحيبها بالتقدم المحرز في التدريب، وعن تطلّعها إلى النجاح في إنجاز برامجها التدريبية.

١٠ - وبينما لاحظت اللجنة عدم توجيه انتباه السلطة إلى أي حالة تحرش محددة، فإنها نظرت، استجابة لطلب المجلس في ١ آذار/مارس ٢٠١٩، في مسألة التحرش الجنسي فيما يتعلق بالبرامج التدريبية، وقررت أن تطلب إلى الأمانة التحقق من السياسات والإجراءات المطبقة من جانب المتعاقدين في سفن ومؤسسات التدريب فيما يتعلق بالصحة والسلامة والتحرش، وتقديم تقرير إلى اللجنة في دورتها المعقودة في تموز/يوليه.

دال - إعادة القطاعات المشمولة بعقود استكشاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات والقشور الغنية بالكوبالت

١١ - تعمل اللجنة على وضع إجراء بهدف إنشاء عملية لمساعدة المتعاقدين على الوفاء بالتزامهم في المضى قداماً في إعادة القطاعات المشمولة بعقود استكشاف الكبريتيدات المتعددة^(٢) أو القشور الغنية بالكوبالت^(٣). وأوصت اللجنة بأن تُنجز عملية الإعادة عن طريق تقسيم الكتل الأولية في عقد الاستكشاف إلى خلايا متساوية في المساحة. وكقاعدة عامة، ينبغي أن تكون أبعاد تلك الخلايا ١ كلم × ١ كلم. وإذا تعذر تقسيم الكتل استناداً إلى هذه القاعدة العامة، ينبغي تطبيق مبادئ اللجنة بطريقة عملية للتوصل إلى نتيجة مماثلة. وستواصل اللجنة عملها فيما يتعلق بهذه المسألة في دورتها المعقودة في شهر تموز/يوليه.

ثالثاً - النظر في طلب موافقة على خطة عمل للاستكشاف

١٢ - في ٥ آذار/مارس ٢٠١٩، بدأت اللجنة نظرها في طلب للموافقة على خطة عمل مقدم من شركة Beijing Pioneer Hi-Tech Development Corporation بالاستماع إلى عرض من الشركة المقدمة للطلب، أعقبته جلسة للأسئلة والأجوبة. وفي ٧ آذار/مارس، أرسلت اللجنة قائمة أسئلة إلى الشركة المقدمة للطلب وتلقت رداً في ٨ آذار/مارس. ونظرت اللجنة في الردود في ١٢ آذار/مارس وأرسلت قائمة ثانية من الأسئلة إلى الشركة المقدمة للطلب في ١٣ آذار/مارس. ووردت الردود على القائمة الثانية من الأسئلة في ١٤ آذار/مارس. ونظراً للقيود الزمنية في الدورة الحالية، ستواصل اللجنة النظر في الطلب في دورتها المعقودة في تموز/يوليه.

(١) انظر ISBA/24/C/9، الفقرة ٧.

(٢) انظر المادة ٢٧ من نظام الكبريتيدات المتعددة الفلزات (ISBA/16/A/12/Rev.1).

(٣) انظر المادة ٢٧ من نظام القشور الغنية بالكوبالت (ISBA/18/A/11).

رابعاً - الأنشطة التنظيمية التي تقوم بها السلطة

ألف - النظر في مشروع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة الدولية لقاع البحار واعتماده

١٣ - نظرت اللجنة في مشروع نظام الاستغلال باعتباره الموضوع ذا الأولوية للدورة الحالية وكرست ما مجموعه سبعة أيام للبند ذي الصلة في جدول الأعمال. واستعرضت اللجنة توجيهات المجلس فضلاً عن التعليقات الواردة من الجهات المعنية في التقارير الأخيرة بشأن مشروع النظام، بهدف تنقيح النص التنظيمي الحالي^(٤). وسلمت اللجنة بأن العديد من التقارير الواردة مؤخراً من أعضاء السلطة والجهات المعنية الأخرى كانت شاملة، وقدمت نصاً منقحاً مقترحاً وتضمنت تعليقات على قواعد ومرفقات محددة. وأعربت اللجنة عن تقديرها للأمانة على استخلاص هذه المعلومات بطريقة عملية في ورقة عمل منقحة بشأن مشروع النظام، إلى جانب اقتراحات لكي تنظر فيها اللجنة. وفي ١٥ آذار/مارس، أصدرت اللجنة مجموعة من مشاريع القواعد المنقحة بوصفها ورقة عمل كي ينظر فيها المجلس في تموز/يوليه ٢٠١٩، إلى جانب التعليقات المصاحبة التي تتضمن تعديلات على النص.

١٤ - وفي ١٢ آذار/مارس، أقرت اللجنة اختصاصات دراسة للأثر المحتمل لإنتاج العقيدات المتعددة الفلزات من المنطقة على اقتصادات الدول النامية القائمة على الأراضي والتي تنتج هذه المعادن والتي يُرجح أن تتضرر بشكل كبير.

١٥ - وفي ١٣ آذار/مارس، أقرت اللجنة اختصاصات حلقة عمل بشأن وضع المعايير والمبادئ التوجيهية المتعلقة بمدونة التعدين. وستُعقد حلقة العمل في الفترة من ١٣ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٩ في برينوريا.

باء - توصيات توجيهية منقحة للمتعاقدين لتقييم الآثار البيئية المحتملة الناشئة عن استكشاف المعادن البحرية في المنطقة

١٦ - أشارت اللجنة إلى أنها قامت في شباط/فبراير ٢٠١٧ بإنشاء فريق عامل للبدء باستعراض التوصيات التوجيهية للمتعاقدين لتقييم الآثار البيئية المحتملة الناشئة عن استكشاف المعادن البحرية في المنطقة (ISBA/19/LTC/8). وقدم الفريق العامل مجموعة من مشاريع التوصيات المنقحة في تموز/يوليه ٢٠١٧، وقررت اللجنة التماس آراء بشأن مشاريع التوصيات المنقحة من المتعاقدين والخبراء العلميين الخارجيين، ولا سيما الخبراء في التخصصات التي لا تشملها الخبراء داخل اللجنة. واستندت اللجنة إلى نتائج عدة حلقات عمل ومشاريع دولية نُفذت مؤخراً بشأن آثار التعدين في أعماق البحار. وفي آذار/مارس ٢٠١٨، نظرت اللجنة في المدخلات المقدمة من المتعاقدين والخبراء العلميين الخارجيين، وطلبت إلى الفريق العامل أن يقدم وثيقة منقحة أخرى لتنظر فيها في تموز/يوليه ٢٠١٨. وفي تموز/يوليه ٢٠١٨، نظرت اللجنة في مشروع الوثيقة المنقحة، ووافقت على العمل عليه خلال فترة ما بين الدورتين.

(٤) انظر ISBA/24/LTC/Rev.1.

١٧ - وتود اللجنة أن تسجل امتنانها للمتعاقدين، وكذلك للخبراء العلميين الخارجيين، لما بذلوه من وقت وجهد في تقديم مدخلات قيمة إلى اللجنة من أجل استعراضها للتوصيات. واتفقت اللجنة على أنه ينبغي إصدار التوصيات المنقحة دون تأخير وإبلاغ المجلس بها في دورته المعقودة في تموز/يوليه.

١٨ - وفي ١٣ آذار/مارس ٢٠١٩، اعتمدت اللجنة التوصيات المنقحة. وقامت اللجنة أيضا بتحديث التعليقات التفسيرية على التوصيات، بهدف توجيه المتعاقدين بشأن أفضل التكنولوجيات والمنهجيات المتاحة حاليا لدعمهم في تنفيذ التوصيات المتعلقة بالاستكشاف وفي تحقيق الحماية الفعالة للبيئة البحرية من الآثار الضارة التي قد تنشأ عن الأنشطة المضطلع بها في المنطقة.

١٩ - كما اتفقت اللجنة، خلال اجتماعاتها في تموز/يوليه ٢٠١٨، على إنشاء فريق عامل آخر للنظر في هذه العملية لكي يتسنى لها استعراض مقترح إجراء تقييم للأثر البيئي لاختبار التعدين أو اختبار عناصر التعدين في المستقبل. وخلال الدورة الحالية، نظرت اللجنة في مشروع نص أعده الفريق العامل بشأن عملية تقييم الأثر البيئي أثناء الاستكشاف، وقررت مواصلة العمل بشأن هذه المسألة في دورتها المعقودة في تموز/يوليه. وسلمت اللجنة بوجود آثار مالية وقانونية محتملة يتعين النظر فيها فيما يتعلق بدور الأمانة في تيسير العملية المقترحة لتطبيقات وتقييمات الأثر البيئي للأنشطة المحددة أثناء الاستكشاف. وفي ضوء ما تقدم، طلبت اللجنة إلى الأمانة أن تقوم بتحليل الآثار القانونية والمالية المعنية والنظر فيها وتقديم تقرير عن ذلك إلى اللجنة في دورتها في تموز/يوليه.

خامسا - استعراض ووضع خطط الإدارة البيئية الإقليمية

٢٠ - في ٤ آذار/مارس ٢٠١٩، استمعت اللجنة إلى إحاطة من الأمانة بشأن الأنشطة الجارية والمقترحة من أجل استعراض تنفيذ خطة الإدارة البيئية في منطقة صدع كلاريون - كليبرتون، فضلا عن وضع خطط أخرى للإدارة البيئية الإقليمية للمنطقة.

٢١ - وفيما يتعلق باستعراض تنفيذ خطة الإدارة البيئية، لاحظت اللجنة أن حلقة عمل مشتركة ستعقد بين السلطة وجامعة هاواي بشأن المعلومات التجميعية المتعلقة بالتنوع البيولوجي في أعماق البحار في منطقة صدع كلاريون - كليبرتون في الفترة من ١ إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. وستستخدم حلقة العمل البيانات المستمدة من البحوث والمتعاقدين المتوافرة في قاعدة بيانات السلطة لدراسة أنماط واتجاهات التنوع البيولوجي في منطقة صدع كلاريون - كليبرتون، بما في ذلك المناطق ذات الأهمية البيئية الخاصة. وعقب حلقة العمل، ستنظر اللجنة في مسألة إنشاء مناطق إضافية لها أهمية بيئية خاصة في منطقة صدع كلاريون - كليبرتون.

٢٢ - وفيما يتعلق بوضع خطط أخرى للإدارة البيئية الإقليمية للمنطقة، قُدمت للجنة إحاطة بشأن مشروع برنامج عمل الأمانة لتنفيذ الاستراتيجية الأولية لوضع خطط الإدارة البيئية الإقليمية للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠، على النحو الوارد في مرفق الوثيقة ISBA/25/C/13. وأشارت اللجنة إلى أن المناقشات الأخرى ينبغي أن تشمل ما يلي: (أ) دور خطط الإدارة البيئية الإقليمية في مشروع نظام الاستغلال؛ (ب) مشاركة الجهات المعنية، بمن فيها ممثلو الدول الساحلية المعنية وأصحاب المعارف التقليدية، في حلقات عمل بشأن تلك الخطط؛ (ج) الروابط بين هذه الخطط والعمليات العالمية والإقليمية الأخرى؛ (د) أهمية وضع عملية شفافة وشاملة.

٢٣ - وشكلت اللجنة فريقاً عاملاً لمعالجة طائفة من المسائل المثارة في إطار هذا البند من جدول الأعمال، بغية توفير إرشادات بشأن الخطوات المتخذة وأولويات أنشطة العمل التي ستضطلع بها الأمانة في المستقبل. وفي ١٣ آذار/مارس ٢٠١٩، نظرت اللجنة في تقرير للفريق العامل عن نتائج المناقشة، بما في ذلك حالة الأنشطة المضطلع بها حتى الآن والتقدم المتوقع إحرازه بحلول عام ٢٠٢١ بشأن تنفيذ خطة الإدارة البيئية، فضلا عن الدروس المستفادة من تنفيذ الخطة التي يمكن تطبيقها لوضع خطط الإدارة البيئية الإقليمية للمنطقة مستقبلاً.

سادسا - تنفيذ استراتيجية السلطة في مجال إدارة البيانات

٢٤ - في ٤ آذار/مارس ٢٠١٩، تلقت اللجنة معلومات مستكملة عن تنفيذ استراتيجية إدارة البيانات. وأبلغت اللجنة بأن جميع مراحل المشروع المبينة في الوثيقة ISBA/22/LTC/15 قد أُجرت بنجاح. ولاحظت اللجنة مع الارتياح إنجاز عملية التطوير الأولي للهيكل الأساسية المدرجة في استراتيجية إدارة البيانات. ولاحظت اللجنة أيضا أن الصيغة بيتا من قاعدة البيانات قد بدأ تشغيلها للمتعاقدين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ وتمت الإحاطة علما بالاستنتاجات ذات الصلة من أجل التطوير في المستقبل. وفي ١٤ آذار/مارس، شاركت اللجنة في بدء تشغيل صيغة بيتا الثانية لنظام إدارة البيانات. وقد أدى هذا إلى المباشرة بعملية اختبار مدى قبول المستخدمين التي يضطلع بها أعضاؤها. وأبلغت اللجنة أيضا بأن عملية بدء التشغيل العام لنظام إدارة البيانات من المقرر أن تجري في تموز/يوليه ٢٠١٩ في إطار الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للسلطة. ولاحظت اللجنة أيضا أن دليل نماذج الإبلاغ المحدثة واستراتيجية إدارة البيانات سيعرض عليها لتنظر فيه في دورتها السادسة والعشرين.

سابعا - المسائل المتعلقة بتسيير أعمال المؤسسة

٢٥ - في ١٣ آذار/مارس ٢٠١٩، نظرت اللجنة في موجز تنفيذي لمشروع دراسة أعدها خبراء استشاريون خارجيون بشأن المسائل ذات الصلة بتسيير أعمال المؤسسة. وقدم بعض أعضاء اللجنة تعليقاته الأولية على الموجز التنفيذي لمشروع الدراسة. ودُعي أعضاء اللجنة إلى تقديم تعليقاتهم على مشروع الدراسة إلى الأمانة في موعد أقصاه ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩ من أجل المساعدة في وضع الصيغة النهائية للدراسة. وستصدر الدراسة النهائية بوصفها دراسة تقنية قبل انعقاد دورة المجلس في تموز/يوليه. وستقوم اللجنة، آخذة في الاعتبار مضمون الدراسة التقنية، بالعمل على توصياتها المتعلقة بتسيير أعمال المؤسسة، التي ستُقدّم إلى المجلس في دورته المعقودة في تموز/يوليه.

ثامنا - مسائل أخرى

٢٦ - في ١٢ آذار/مارس، نظرت اللجنة في مسألة عقد جلسات مفتوحة. وقررت اللجنة أنها، بالنظر إلى اتخاذ مزيد من الترتيبات بشأن الجلسات المفتوحة، ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الخطة الاستراتيجية للسلطة للفترة ٢٠١٩ - ٢٠٢٣ وأن تراعي المسائل التي تمم أعضاء السلطة بوجه عام والتي لا تشمل أي معلومات سرية، من قبيل وضع خطط الإدارة البيئية الإقليمية. ورحبت اللجنة بالنشر المقرر في تموز/يوليه ٢٠١٩ لاستراتيجية الاتصال التي ستستخدمها السلطة.

٢٧ - وأحاطت اللجنة علما باستعراض تقييمات الأثر البيئي لاختبارات عناصر أجهزة جمع العقيدات في منطقة الاستكشاف (ISBA/25/LTC/4) من جانب المعهد الاتحادي لعلوم الأرض والموارد الطبيعية لألمانيا ومجموعة Global Sea Mineral Resources، فضلا عن المواد المقدمة من المتعاقدين والدولتين المزكيتين لهما منذ تموز/يوليه ٢٠١٨. ولاحظت اللجنة أن المتعاقدان قد اتبعا معظم التوصيات التي قدمت أثناء عملية استعراض الأقران التي أجرتها الأمانة، وأن الدولتين المزكيتين لهما (وهما ألمانيا وبلجيكا، على التوالي) قد أجريتا مشاورات عامة في بلديهما. ولاحظت اللجنة أنه نظرا إلى الوقت الذي استغرقتة الاستجابة لعمليات استعراض وإجراء المشاورات العامة، فإن رحلات اختبار العناصر كانت قد بدأت بالفعل عند اجتماع اللجنة. واختتمت اللجنة عملية الاستعراض للتحقق من اكتمال كلا التقريرين ودقتهما وموثوقية بياناتهما الإحصائية.

٢٨ - وفي اجتماعاتها في تموز/يوليه ٢٠١٨، أحاطت اللجنة علما بتقرير قدمه الفريق العامل القانوني بشأن المسؤولية عن الأضرار البيئية وقررت أن تنظر في التقرير وتتخذ إجراءات لاحقة بشأنه في دورتها المقبلة، في آذار/مارس ٢٠١٩. وفي ٩ آذار/مارس، شارك أعضاء اللجنة في حلقة عمل غير رسمية بشأن المسؤولية عن الأضرار البيئية. وكان الغرض من حلقة العمل - ولا سيما لأعضاء اللجنة من ذوي الخبرة التقنية - هو إطلاع الأعضاء على أعمال الفريق العامل القانوني المعني بالمسؤولية عن الأضرار البيئية وتعريفهم بها. وقدم العديد من أعضاء الفريق العامل القانوني عروضاً بشأن المسائل القانونية ذات الصلة وعقدوا مناقشة مائدة مستديرة مع أعضاء اللجنة. وقررت اللجنة مواصلة بحث هذه المسألة في دوراتها المقبلة.